لجنة مناهضة التعذيب

الدورة 74

(12 – 29 يوليو 2022)

كلمة وفد دولة الامارات العربية المتحدة

يلقيها سعادة القاضي / عبدالرحمن مراد البلوشي

مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة العدل

في إطار مناقشة التقرير الوطني الأول بشان اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

جنيف 13 يوليو 2022

السيد/ كلود هيلر الموقر

رئيس لجنة مناهضة التعذيب

السيدات/ السادة أعضاء اللجنة الموقرين

السيدات والسادة الحضور

1. يسرني في البداية، باسم حكومة بلادي، أن أعرب أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء الوفد المرافق لي عن سعادتنا بتواجدنا معكم اليوم لاستعراض ومناقشة التقرير الأول بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واود ان اغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء اللجنة الذين تم انتخابهم أو اعادة انتخابهم لعضوية اللجنة في شهر أكتوبر 2021 متمنين لجميع الأعضاء التوفيق. ونأمل ان تتكلل جلسة النقاش بالنجاح، وبتعزيز الحوار البناء مع اللجنة وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الفضلى في سبيل تنفيذ الاتفاقية.

السيد الرئيس،،،

2. يشكل إعداد التقرير الاول للدولة والذي تم تسليمه للجنتكم الموقرة في شهر يونيو 2018 ثمرة جهد مشترك لمختلف الجهات المعنية في الدولة وتم وضعه من قبل لجنة مشكلة برئاسة وزارة العدل وممثلين من جهات حكومية اتحادية ومحلية وبعد التشاور كذلك مع مؤسسات المجتمع المدني التي ساهمت بدورها بفاعلية في اعداد التقرير.

السيد الرئيس،،،

3. لقد كرست دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ نشأتها عام 1971م جهودها نحو تعزيز منظومتها التشريعية والقانونية وتطوير بنيتها المؤسسية بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان. وضمنت ذلك في دستورها وتشريعاتها الوطنية التي أكدت على سلامة كل فرد وضمان المساواة والعدالة الاجتماعية، كما انضمت بلادي للعديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان بما فيها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهينة، حيث صادقت الدولة على الاتفاقية في شهر يوليو 2012.

4. تضمن التقرير الأول للدولة بشأن الاتفاقية استعراض للإطار القانوني العام لضمان وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والذي شمل الضمانات

الدستورية والقانونية والضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الإقليمية والدولية، كما تضمن الإطار المؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. واهم السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة، بالإضافة لمحور سبل الانتصاف والحق في الشكوى والتدابير التشريعية والتنفيذية المتخذة في اطار تنفيذ المواد من 1-16 الواردة في الاتفاقية.

5. واسمحوا لي السيد الرئيس، وضمن الوقت المتاح لي أن استعرض اهم المستجدات في سياق الجهود الوطنية المبذولة في تنفيذ احكام الاتفاقية منذ تسليم التقرير للجنتكم الموقرة في شهر يونيو 2018 وحتى الآن. كممارسة فضلى طوعية لتحديث المعطيات التي بحوزتكم، نظرا لتباعد المدة الزمنية (أربعة سنوات) بين تقديم التقرير واستعراضه اليوم بسبب الجائحة.

6. فعلى الصعيد التشريعي: رسخ دستور دولة الامارات العربية المتحدة حماية حقوق الانسان وحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية بالنص عليها صراحةً بالدستور، وواصلت الدولة جهودها نحو تعزيز وتطوير منظومتها التشريعية بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان، وبما يتواءم مع التزاماتها في اطار الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان التي تعد الدولة طرفا فيها، بما فيها اتفاقية مناهضة التعذيب. ومن اهم التشريعات التي اعتمدتها الدولة مؤخرا اصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2019،

في شأن الحماية من العنف الأسري، ويتضمن المرسوم الية اصدار امر حماية من النيابة العامة يُلزم المعتدي بعدم التعرض للضحية، وتوفير حماية فاعلة لها، كما أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2020 بشأن حماية الشهود ومن في حكمهم. كما تم إدخال العديد من التعديلات التي شملت قوانين العقوبات والإجراءات الجزائية والعمل ذات الصلة بالاتفاقية.

7. واصلت دولة الامارات جهودها نحو تعزيز وتطوير بنيتها المؤسسية بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان، ومن أهم المستجدات انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب القانون الاتحادي رقم 12 لسنه 2021، وفقا لمبادئ باريس كمؤسسة مستقلة تعنى بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري في ممارسة مهامها وأنشطتها واختصاصاتها، اعتماداً على العديد من الوسائل، من أبرزها النهوض بواقع حقوق الإنسان لمختلف فئات المجتمع، والقيام بالزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية واماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد اوضاع حقوق الانسان، بالإضافة الى تلقي الشكاوي الفردية ودراستها ورصد اي تجاوزات او انتهاكات لحقوق الانسان. كما تم فيها تشكيل 6 لجان تخصصيه تدعم

اختصاصات الهيئة في مجال استعراضنا منها لجنه الحقوق المدنية والسياسية ولجنه الشكاوي والرصد والزيارات الميدانية.

8.اعتمدت الدولة عدة سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج لتعزيز وحماية حقوق الانسان، وذلك تطبيقا لأفضل الممارسات العالمية، ولمواصلة رؤية المغفور له الشيخ زايد والآباء المؤسسين، ولتحقيق أهداف القيادة الرشيدة للدولة. ومنها سياسة حماية الأسرة لعام 2019 و ميثاق حقوق المريض ووجباته لعام 2021 . كما أصدرت وزارة الداخلية منذ سنة 2018 عدة قرارات تشمل سياسات: للحبس الاحتياطي، و اللاستيقاف، و للقبض، و للتفتيش، و لحماية حقوق الإنسان. وفي شهر ديسمبر 2020 أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أولى مراحل العملية التشاورية لإعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة. وتعد التوصيات الصادرة عن أجهزة واليات ولجان الأمم المتحدة لحقوق الانسان من المرجعيات الرئيسية لمشروع الخطة.

السيد الرئيس،،،

9. يمثل القضاء أساس العدالة في المجتمع، وقد كفل الدستور والقانون حق التقاضي وحق الشكوى دون تمييز ولكافة الأفراد في الدولة، كما ضمن سلامة أطراف الشكوى من أي اعتداءات بدنية أو معنوية، ومكن الأفراد من اللجوء

إلى الأجهزة القضائية أو الشرطية في أي وقت ودون حواجز، واستحدث آليات أخرى غير تقليدية يمكن اللجوء إليها لإبداء تظلماتهم أو شكاويهم، كما كفل أيضاً حق استئناف الأحكام القضائية وحق الاستعانة بمحام في كافة درجات التقاضي أو أمام لجان وهيئات التحقيق، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية لمن يحتاجها.

10. ومن هذا المنطلق، فقد طورت الجهات القضائية ومنها النيابة العامة آليات متطورة وسهلة الوصول اليها لتقديم أي شكاوي حول حالات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية او غيرها من التجاوزات وذلك من خلال موقعها الالكتروني او تطبيقاتها الذكية وربطت وصول هذه الشكاوي مباشرةً لمكتب النائب العام نظرا لأهميتها . كما استحدثت النيابات اليات عمل لأعضاء النيابة العامة يتم من خلالها التعامل مع حالات الادعاء بالتعذيب وسوء المعاملة التي يبديها أي شخص اثناء التحقيق او متى تبين تعرضه للتعذيب او سوء المعاملة.

11. كما عززت السلطات المختصة اليات **تلقي الشكاوي والبلاغات إزاء اية تجاوزات او التعرض لاعمال عنف وايذاء. ومن أهم هذه المبادرات** تخصيص وزارة الداخلية أرقام وهواتف مجانية وأنظمة وتطبيقات إلكترونية بعدد من اللغات مثل نظام مركز الاتصال الموحد وذلك لتلقي الشكاوى والبلاغات

بهدف تسهيل الإجراءات على الجمهور وخدمة الرسائل النصية، كما استحدثت المؤسسات الاتحادية والمحلية، ودور ومراكز الحماية من العنف ومكافحة الاتجار بالبشر، خاصة في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 وطورت من اليات الإبلاغ والشكاوي والخطوط الساخنة والتطبيقات الالكترونية ومنها على سبيل المثال لا الحصر تقديم وزارة تنمية المجتمع لخدمة تلقي البلاغات المعنية بحماية المرأة والطفل والمسن والرجل والأشخاص ذوي الاعاقة من العنف والإيذاء بشتى أشكاله.

12. تستقطب الدولة الملايين من العمالة الوافدة من مختلف المستويات المهارية والتعليمية، ووفرت للعمالة عدة قنوات لتقديم الشكوى في حال التعرض لاي عنف او معاملة لا إنسانية على نحو ييسر للجميع بما فيهم أصحاب القدرات التعليمية الدنيا الوصول إلى سبل الإنتصاف الفعال، كما ضمنت لهم حق التقاضي المجاني ، وكفلت حقهم في ترك العمل عند حدوث ذلك دون تعرض حقوقهم العمالية والقانونية لأي انتقاص. كما كلفت السلطات المختصة أجهزة التفتيش العمالي برصد أي مؤشرات تفيد باحتمال تعرض العمال لأي شكل من أشكال الإساءة بما في ذلك العاملين في المنازل وسمحت بموجب إذن من السلطات

المختصة أو أصحاب المنازل لسلطات انفاذ القانون التفتيش للتأكد من مدى توفر الحماية اللازمة للعمال.

13. عقدت المؤسسات الاتحادية والمحلية والاليات الوطنية المعنية بحقوق الانسان العديد من الفعاليات والدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل المعنية بإعداد وتأهيل أعوان القضاء والمحامين; وتدريب العاملين في الجهات الحكومية ممن يرتبط عملهم بالمجالات القانونية والقضائية، ورجال انفاذ القانون نستذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تنظيم وزارة الداخلية عدد من الدورات مثل دورة العنف الأسري ومعايير حقوق الإنسان ، معاملة نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية وفق معايير حقوق الإنسان، وبلغ عدد المستفيدين منها (6622) شخص خلال عام 2021. **كما نظمت وزارة العدل في شهر مايو 2022** ورشة عمل حول تطوير استراتيجيات تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، حيث شارك فيها حوالي 70 عضو من أعضاء القضاء والنيابة العامة و سلطات انفاذ القانون ، بهدف زيادة الوعي والمعرفة بشأن الإطار المعياري الدولي لمكافحة التعذيب والمتمثل في اتفاقية مناهضة التعذيب وفقه اللجنة.

14.تقوم حكومة دولة الامارات سنويا بالعفو عن عدد كبير من النزلاء في المؤسسات العقابية، ويأتي ذلك في إطار المبادرات الإنسانية لدولة الإمارات، التي تستند إلى قيم

العفو والتسامح، وإعطاء نزلاء المنشآت الإصلاحية والعقابية فرصة التغيير نحو الأفضل، بشكل ينعكس بصورة ايجابية على أسرهم ومجتمعهم. فخلال الفترة من 2020 حتى عام 2022 اصدرت الدولة عفوا عن ما يقارب 18217 نزيل.

15.تواصل دولة الإمارات جهودها الحثيثة والتزامها بتخفيف معاناة ضحايا الاتجار بالبشر وتعزيز حقوقهم وحمايتها، في سبيل وضع حد نهائي لهذه الظاهرة بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة (2030) للأمم المتحدة، وقد أصدرت الدولة في هذا الإطار تشريعات واتخذت إجراءات تضفي الحماية على الضحايا والشهود، فضلا عن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، كما حرصت الدولة على تعزيز تعاونها مع العديد من الدول لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك من خلال توقيع 8 مذكرات تفاهم ثنائية حتى الآن. **وقامت وزارة الداخلية خلال الأعوام** (2020 – 2021) بتنظيم العديد من الدورات التدريبية استفاد منها عدد (675) شخص وعدد من ورش العمل والمحاضرات استفاد منها عدد (3546) شخص. كما تم اعتماد دبلوم اختصاصي مكافحة الإتجار بالبشر بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالخدرات والجريمة.

السيد الرئيس،،،

16. يشكل سيادة القانون وصون الكرامة الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحياة الكريمة دعامات للمجتمع وحقوق أساسية يكفلها الدستور ويحميها القضاء المستقل العادل، وقد انعكس ذلك على تصدر دولة الامارات للمرتبة الأولى إقليميا و 37 عالميا في مؤشر سيادة القانون الصادر عن مؤسسة مشروع العدالة العالمية في واشنطن لعام 2021، ويتكون المشروع من ثمانية عوامل أساسية هي: صلاحيات السلطات الحكومية، غياب الفساد، شفافية الحكومة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن، إنفاذ اللوائح التنظيمية، والعدالة المدنية، والعدالة الجنائية.

17. تحرص دولة الامارات على تعزيز وتطوير تعاونها سواء في اطار ثنائي مع الدول أو وفي إطار إقليمي ومتعدد الأطراف والذي يشمل أجهزة واليات ولجان الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وذلك بما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الانسان وتطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان، وفي هذا السياق **اعتمدت السلطة المركزية بوزارة العدل في عام 2021 الدليل الاسترشادي الخاص بطلبات التعاون القضائي في المسائل الجنائية** ، وقد استرشدت الوزارة عند اعداد هذا الدليل الهام بالقانون الاتحادي رقم 39 لسنة 2006 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية

وبالاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة والتي تعد الدولة طرفا فيها ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب. وقد تضمن الدليل محاور هامة جدا منها على سبيل المثال لا الحصر ما يتعلق بحالات رفض تسليم المجرمين حيث شملت الفقرة 10 من الدليل الاسترشادي على أنه إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد تعرض أو يمكن ان يتعرض في الدولة الطالبة للتعذيب أو معاملة لا إنسانية أو مهينة أو لعقوبة قاسية لا تتناسب مع الجرم أو اذا لم يتوافر له الحد الأدنى من الضمانات المقررة في قانون الإجراءات الجزائية، وذلك بما يتوافق مع احكام الاتفاقية. كما تحرص دولة الامارات على دعم برامج وانشطة وصناديق الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار تقدم الدولة وبشكل سنوي مساهمة طوعية لدعم صندوق الأمم المتحدة الطوعي لمساندة ضحايا التعذيب، وستواصل دولة الامارات دعمها لهذا الصندوق.

18. تشكل المبادئ العشرة لدولة الإمارات خلال الخمسين عاماً القادمة مرجعاً لحفظ الحقوق وترسيخ دولة العدالة، وحفظ الكرامة البشرية، واحترام الثقافات، وترسيخ الأخوّة الإنسانية واحترام الهوية الوطنية. وستبقى الدولة داعمةً عبر سياستها الخارجية لكل المبادرات والتعهدات والمنظمات العالمية الداعية للسلم والانفتاح والأخوّة الإنسانية

19. وفي الختام أود وباسم الوفد المرافق لي ان اجدد لكم حرص حكومة بلادي على تعاونها مع لجنتكم الموقرة، ونتطلع إلى اجراء حوار بناء مع أعضاء اللجنة.

وشكرا السيد الرئيس،،،

،،انتهى،،